

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Tahrir
DATE:	28-March-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE :	When Will the Ministry of Petroleum Put in Place Penalty Clauses in Agreements with Foreign Companies?
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	Competitors News
REPORTER:	Staff Report

بعد ذلك مع الهيئة، بعدها اعترضت الشركة البريطانية، بحجة أن المصروفات كبيرة والمائد لا يتاسب مع المصروفات، وطالبت تعديل الاتفاقية، لتوسيع الانتاج وبيع كل الانتاج للهيئة بمبلغ ٦ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية، وهو ما وافقت عليه الهيئة، إلا أن الشركة لم تلتزم ولم تقم بتعديلات الانتاج حتى الآن، إلا أن المماضية كانت منذ نحو شهر ونصف الشهر بعد أن قامت الهيئة بتعديل السعر العربي لمصلحة «بي بي»، ليصل إلى نحو ٦ دولارات للمليون وحدة حرارية، ولم تنتج حتى قديماً مكعب واحد على الرغم من أن المنشآت الأولية تؤكد أن هذه العقول بها مخازن من الغاز الطبيعي يصل إلى ٥ تريليونات قدم مكعب، ويستطيع أن تنتج نحو ٩٠٠ مليون قدم مكعب يومياً تستمر لمدة ٨ سنوات دون توقف.

وبالنهاية، وتساءل بشكل كبير في حل مشكلات نفس الغاز تصوّراً لقطع الكهرباء، وكان من المفترض أن يبدأ الانتاج بحسب التزام سابق الشركة في عام ٢١١، كل هذا جعل الإعلان الأخير للشركة على المتنزه ضخ إشادات جيدة على المشروع، يذهب مهندس وزارة البترول ويعطي عدداً من الشروط الجازية على الشركة البريطانية، تلزمها بالتنفيذ فوراً، وأن تتضمن هذه الشروط تحسب المشروع من الشركة، ومنعه من شريكه جيد في حالة التأخير في التنفيذ، مع تعويض الدولة تعويضاً مناسباً لحجم الخسائر التي كبّلها من وراء تأخر هذا المشروع.

كما أن الوزارة مطالبة ببنائة الشركة في مصر حتى يدخل هذا المشروع على الانتاج عام ٢١١، حيث يبدأ بمحرر الآبار وشراء خار لقيمة عمليات الخفر، والذي يستغرق مدة عامين في عمليات الحفر وعمل مناقصه للتعاقد مع المراكب التي تقوم بتوصيل الآبار على الانتاج حتى تسليمات البرلس، والتي تستغرق من ٨ إلى ١٠ أشهر مقابل دفع هئنة معالجة لغاز الشركة شهرياً.

والمتأتى لعمل الشركة في مصر يعلم أنها اشتربت حصة شركة أوكوا، الأمريكية في شركات جاكوب، ولفيرونيك، بالإضافة إلى شركاتها في «بتروول»، وفروزان، ومن المفترض أن تقوم الشركة بعمليات البحث والتقصي والحفري، لتدأ في الضخ والانتاج، وتضمن الاتفاقية الأولى أن تدخل الشركة البريطانية مشاركة مع الهيئة العامة للمتنزه حتى الانتاج من المقرر، ويتم زيت يومياً، و٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز من «المفرغوبة»، و٩٠٠ مليون قدم مكعب من «بتروبل».

خلال السنوات القليلة الماضية ظهرت بووضوح مشكلات كبيرة بسبب نفس الغاز الطبيعي اللازم لتلبية احتياجات السوق المحلية، وهذه المشكلات يرجع سببها إلى عدة عوامل، على رأسها اعتماد الدولة بشكل كلي على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء دون التفكير في البحث عن بدائل جديدة وتوفير الغاز لاستخدامه في الصناعات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي مثل صناعة البتروكيمييات، هذا بالإضافة إلى أن قيادات وزارة البترول في عهد سابقة كانت لا تعرف قيمة الغاز الطبيعي، واستفتئت عن كميات كبيرة منه لصالح الشرك، وتحمّل جزءاً من الفارق، حيث قالت وزيرة الوزارة تعيينات قدم مكعب يومياً المستخرج هو ملك الحكومة المصرية بالكامل، كما أن توقف شريك الأجنبي عن عمليات التنمية للحقول يسبب المدورة، وهو ينسب في انتفاضة إلى ٤ مليارات قدم مكعب يومياً إلى ٣ مليارات.

إذا كان توقف الوزارة عن طرح مناطق جديدة للبحث والاستكشاف منذ عام ٢٠١١، وهو ما دفع الوزارة إلى طرح عدد من المناطق خلال الشهور القليلة الماضية ووصلت إلى ٥ اتفاقيات، كما أن الأداء الماضية شدّدت أعلاها، شدّدت ببريشت بتروليوم، البريطانية (بي بي) عن بيع استثمارات تصل إلى ١٢ مليار دولار على مشروع شمال الإسكندرية، وهو مشروع شفاف قائم منذ عام ٢٠١٢ وتحت سيطرة الشركة البريطانية، ولم ينخدّ فيه أي خطوات جادة على الرغب من تعديل العقد عندة مرات لصالحة الشركة، والقصة بدأت بتحديد موقع الشركة بمدينة ملوس بمحافظة كفر الشيخ، إلا أن مشكلات كفر الشيخ، حدثت مع الأهالى بسبب رفضهم تسليم الأرض، وهو ما دعا إلى تقل المكان إلى محطة رسيد بالبحر المتوسط، وطالبوها بزيادة سعر الغاز المستخرج من ٦ دولارات إلى ما يقرب من ٨ دولارات دون أن تقوم الشركة باستخراج الغاز، حيث إن المشروع يشمل حضر عدد من الآبار وإنشاء محطة للمعالجة، وتعمل هذه الآبار من ١٥ إلى ٢٠ عاماً، وهي آبار جيدة وقوية ورذان، ومن المفترض أن تقوم الشركة بعمليات البحث والتقصي والحفري، لتدأ في الضخ والانتاج، وتضمن الاتفاقية الأولى أن تدخل الشركة البريطانية مشاركة مع الهيئة العامة للمتنزه حتى الانتاج من المقرر، ويتم زيت يومياً، و٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز بالاستقلال والصرف حتى الانتاج، ثم تقوم باستغلال المدروفات أولاً، ثم تقسيم الانتاج

متى تضع «البترول» شروطًا جزائية على الشركاء الأجانب؟

